

مجلس النواب يوافق على اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

وافق مجلس النواب برئاسة الدكتور على عبد العال على قرار رئيس الجمهورية رقم 156 لسنة 2016 بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والموقعة في الصين بتاريخ 29 يونيو 2015، وعلى أداة اكتتاب مصر في الأسهم المخصصة لها من أسهم رأس مال البنك.

جاءت موافقة المجلس على الاتفاقية عقب استعراض الدكتور على المصليحي رئيس اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكاتب لجان الشؤون الدستورية والتشريعية والخطة والموازنة والدفاع والأمن القومي، لتقرير اللجنة الذي أكد فيه أن هذه الاتفاقية من شأنها تنويع مصادر التمويل وتدعيم العلاقات بين مصر والدول المشتركة في عضوية البنك وتوسيع نطاق التعاون المالي والاقتصادي والفني، خاصة أن البنك سيتيح للحكومة المصرية قروضا تمتاز بشروطها الميسرة، وتهدف لتمويل المشروعات التنموية في البنية التحتية في مصر.

وأوضح المصليحي أن رأسمال البنك المصرح به 100 مليار دولار أمريكي منها 20 في المائة مدفوع و80 في المائة قابلة للاستدعاء موزعة على مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ألف دولار للسهم الواحد.

وأشار المصليحي إلى موافقة اللجنة الوزارية الاقتصادية على أن تكون مساهمة مصر في رأسمال البنك بمبلغ 650 مليون دولار أمريكي، ووفقا للمادة 6 من الاتفاقية تسدد قيمة الاكتتاب في رأس المال المدفوع على خمسة أقساط سنوية متساوية، حيث يبدأ سداد القسط الأول في غضون 30 يوما من بدء نفاذ الاتفاقية أو قبل تاريخ إيداع أداة تصديقها أو قبولها أو الموافقة عليها، وبالنسبة لمصر يبلغ الجزء المدفوع 130 مليون دولار أمريكي، وتبلغ قيمة كل قسط سنوي نحو 26 مليون دولار.

الرأي

* نرى أن مشاركة مصر في مثل هذه المبادرات التنموية الإقليمية تمثل عنصر دفع اقتصادي مهم يجب الحفاظ عليه خلال هذه المرحلة حيث يمثل إنشاء هذا البنك دفعا للتمويل متعدد الأساليب والقنوات بما يغطي فجوة كبيرة في توفير الأموال اللازمة للبنية التحتية ودفع التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المشاركة كما أن المساهمة ستتيح لمصر الاستفادة من كونها عضوا مؤسسا في هذا الكيان الاستثماري.

* هذا الكيان سيكون قوة مستقبلية تصل إلى مستوى المؤسسات الدولية الحالية كالبنك الدولي، كما تدعم مشاركة مصر كعضو مؤسس في هذه المرحلة إمكانية مطالبته مصر بأن تكون مقرا رئيسيا لمركز البنك في إفريقيا، كما يتيح لها تواجد ممثلين لها في كافة قطاعات البنك عند إنشائه وهيكلته، كما أنه سيخلق فرصة هامة لمصر وآسيا للاستثمار والنمو معا.

* تعزز هذه الخطوة ما أعلن في ختام مؤتمر "مصر المستقبل - بشرم الشيخ" من عزم مصر تحويل هذا المؤتمر الاقتصادي إلى منتدى يستهدف مساعدة دول الجنوب النامية وهو ما يضفي على مصر دورا أهم يتوافق مع استراتيجيات البنك ويعززها ويخلق لمصر دورا رياديا في المجالين الإفريقي والآسيوي.

* يدعم اشتراك مصر كعضو مؤسس من قدرتها على الحصول من خلال البنك على مساعدات وقروض ميسرة لتمويل المشروعات فيما بعد (يجب الأخذ في الاعتبار وجود دول ضمن الأعضاء المؤسسين الآن في وضع اقتصادي صعب ولكنها حرصت على المشاركة في البنك كمؤسسين).

* رأس المال المرخص به لبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية سيتم دفعه من قبل أعضائه بالتقسيم وقد يرتفع ذلك مع توسع الأعمال في المستقبل مما يجعله لا يمثل عبئا حقيقيا على المالية العامة في مصر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.